

Distr.: General
29 June 2021
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السادسة والسبعون
البند 101 (ر) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	ألبانيا
4	كوبا
5	المكسيك
7	أوكرانيا
9	ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

270721 190721 21-08818 (A)



أولا - مقدمة

1 - أعادت الجمعية العامة، في قرارها 51/75، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام 1993، وأهابت بالدول الأعضاء إلى اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافاً فيها. وشددت الجمعية أيضاً على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تقادياً لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وبناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

2 - وفي ذلك الصدد، وُجّهت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرات شفوية في 18 كانون الثاني/يناير 2021، لالتماس آرائها. ووردت حتى اليوم ردود من حكومات ألبانيا وأوكرانيا وكوبا والمكسيك، وهي معروضة في الفرع الثاني أدناه. وورد ردٌّ من الاتحاد الأوروبي وهو معروض في الفرع الثالث أدناه. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2021 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

تشارك وزارة الدفاع في جمهورية ألبانيا في مختلف المبادرات الإقليمية وفي مبادرات في مجال الأمن والدفاع. وينصب التركيز على التعاون وعلى الإبقاء على حوار مفتوح بين الأطراف من أجل تعزيز العلاقات وبناء الثقة والارتياح المتبادلين.

ويخص ذلك، بشكل أكثر تحديداً، ما يلي:

- العملية الوزارية للدفاع في جنوب شرق أوروبا

تولت ألبانيا قيادة أمانة العملية في النصف الثاني من عام 2019. وفي هذه المبادرة، روجت ألبانيا لأهمية العملية بوصفها آلية ناجحة لبناء الثقة في جنوب شرق أوروبا، ومنصة عززت العلاقات بين بلداننا وساهمت في جهودها المناسبة المبذولة في سبيل بلوغ مستقبل أوروبي - أطلسي مشترك.

وتتمثل أولويات ألبانيا في تعزيز آلية بناء الثقة؛ وتوطيد التعاون العسكري في جنوب شرق أوروبا؛ وتحسين مستوى التفاعل مع كيانات دولية أخرى، هي منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والمساهمة في بعض العمليات والبعثات مع قوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرق أوروبا؛

وتعزيز التشغيل البيئي والقدرات المتعلقة بلواء جنوب شرق أوروبا الذي سينشر في عمليات دعم السلام؛ والترويج لسياسة "الباب المفتوح" من أجل إعادة تأكيد التزامنا بالطبيعة المنفتحة لمبادرتنا، التي تسهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك القوات المسلحة الألبانية في إطار العملية من خلال ممثلين في مقر لواء جنوب شرق أوروبا.

- الميثاق الأدرياتيكي

في هذه المبادرة، تؤيد ألبانيا سياسة "الباب المفتوح"، وتشجيع الحوار السياسي وحسن الجوار، وزيادة التعاون من أجل تمثيل مشترك، إلى جانب الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف.

- فرقة العمل المعنية بالشؤون الطبية في البلقان

تهدف فرقة العمل هذه إلى تعزيز استخدام القدرات الطبية العسكرية القائمة في منطقة غرب البلقان في إطار وحدة طبية متعددة الجنسيات، على نحو يبسر الانتشار والاستدامة لأكثر من عام واحد.

- المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه - مركز التعاون الأمني

تتمثل مهمة المركز في رعاية الحوار والتعاون بشأن المسائل الأمنية في جنوب شرق أوروبا من خلال الشراكة بين بلدان المنطقة وشركائها الدوليين.

- التعاون الدفاعي في أوروبا الوسطى

يمكن هذا التعاون البلدان الشريكة، بما فيها بلدان غرب البلقان، من تعزيز الأمن الإقليمي داخل الاتحاد الأوروبي والشراكة من أجل السلام، على نحو يتماشى مع أولوياتها ومسؤولياتها ومصالحها الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وزارة الدفاع، في إطار التعاون الثنائي مع بلدان من المنطقة ومن خارجها، بأنشطة مستمرة وفقا لخطط تعاون مشترك ملموسة. وحتى في الإطار الثنائي، فإن وزارة الدفاع تتبنى سياسة تشجيع الحوار والتعاون.

وفيما يتعلق بمشاركة ألبانيا في النظم الدولية للرقابة على المواد المزدوجة الاستخدام، شرعت ألبانيا، من خلال هيئتها الحكومية للرقابة على الصادرات، في إجراءات داخلية لتقييم الانضمام المحتمل إلى ترتيب فاسنار. وقد أجرى التقييم بالتعاون مع وزارة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، وكذلك مع جميع المؤسسات الأخرى التي ستشارك في العملية. وخلال التقييم السابق الذي أجرته وزارة الدفاع، خلصت الهيئة الحكومية للرقابة على الصادرات ووزارة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية إلى أن ألبانيا تمتثل امتثالا تاما لمعايير طلب الانضمام.

غير أن عملية توثيق استيفاء معايير طلب الانضمام وإعداد ملف الطلب تحتاج وقتا، نظرا إلى أنه ينبغي تقديم قائمة شاملة بعناصر كل معيار على حدة، مصحوبة بمعلومات عن الإطار التشريعي والسياسات والمسائل التقنية والإحصاءات.

وتعمل وزارة الدفاع والهيئة الحكومية للرقابة على الصادرات على تنفيذ هذه العملية، وهما تجمعان جميع المعلومات من جميع المؤسسات المعنية.

وعلاوة على ذلك، فإن ألبانيا عضو في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، التي بدأت في عام 2010. وتعكس المبادرة خطة العمل المتعلقة بالأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي التي نفذت في الاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي من المبادرة هو تيسير التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ولا تزال حكومة جمهورية ألبانيا ملتزمة بإدارة ومراقبة ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات وسلانفها. وعلى الرغم من أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات وسلانفها وحيازتها، وكذلك جرائم الأسلحة، تتناقص كل عام، فإنها لا تزال تبدو وكأنها تشكل تهديداً لحياة البشر وللنظام العام وللأمن. ولدى تحليل الأسلحة والذخائر والمتفجرات غير المشروعة في سياق الأمن الوطني والتهديدات التي تواجهها، مثل مكافحة الإرهاب، فإن تحديدها وإدارتها، إلى جانب مكافحة الأنشطة غير المشروعة للقطاع، تأخذ بعداً جديداً يحتاج إلى اهتمام وموارد خاصة.

ويقوم التعاون على بناء الثقة والالتزام بأهداف مشتركة تخدم مصلحة الاستقرار. ومن ثم، من الممكن أن يتم هذا التعاون من خلال احترام الاتفاقات المشتركة والتفاهات المتبادلة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

ويعتبر الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها من بين أكثر التهديدات الأمنية إلحاحاً بالنسبة لألبانيا، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2020.

وتدعم ألبانيا وتشجع جميع المبادرات والبرامج الوطنية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجال تدابير بناء الثقة وخارجها. وتتحقق النتائج الإيجابية من خلال مستوى جيد جداً من التنسيق والتعاون والدعم المتبادل مع شركائنا في المجال الأمني مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[14 أيار/مايو 2021]

ينبغي أن يكون الاتفاق على تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية قائماً على أساس طوعي ومتبادل، مع مراعاة الشواغل والاحتياجات الأمنية المشروعة لجميع الدول المعنية، واحترام مساواتها في السيادة وتقرير المصير. وفي الوقت نفسه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الطابع الطوعي لهذه التدابير، علاوة على الخصائص والسمات التي تُميز كل بلد ومنطقة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان فعالية هذه التدابير وتعزيز اعتمادها عالمياً.

ولا ينبغي لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تحصل على امتيازات دون سواها في أي مرحلة من مراحل عملية بناء الثقة. فأي عمل من هذا القبيل من شأنه أن يعرض للخطر التوازن الدقيق الذي تقوم عليه تدابير بناء الثقة، وأن يُضعف أساس حسن النية الذي تنبني عليه، وأن يقوض فعاليتها والمشاركة البناءة التي تعتمد عليها.

ولقد أسهمت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إسهاما كبيرا في بناء الثقة بإعلان نفسها منطقة سلام. ويشرف كوبا أن يوقع، لهذا الغرض، رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإعلان في مؤتمر القمة الثاني الذي عقده في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014.

وبالنظر إلى أن كوبا دولة طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبرامج الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالأسلحة التقليدية، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإنها تقي بالتزاماتها بحسن نية وتقدم تقاريرها السنوية المتعلقة بالتنفيذ الوطني، التي تحدد فيها تدابير الرقابة العديدة التي وضعتها بغية ضمان أمن الأسلحة التقليدية. وتشمل هذه التدابير الاستعداد للعمل بنشاط وعلى نحو بناء مع الدول الأطراف الأخرى في الصكوك المذكورة أعلاه من أجل المساعدة على تنفيذها والتعاون في ذلك. ونحن نعتقد أن من شأن تبادل للمعلومات من هذا القبيل أن يسهم في التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول.

وإننا نعتقد أيضا أن المعلومات المتعلقة بتدابير بناء الثقة ينبغي ألا تقتصر على الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن تشمل أيضا أسلحة الدمار الشامل، التي لها أثر أشد تدميرا بكثير، وبالتالي تتطلب قدرا أكبر من الشفافية والتواصل والتفاهم المتبادل بين الدول. وقد دأبت كوبا، بوصفها دولة طرفا في الصكوك الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، على تبادل المعلومات المتعلقة بتدابيرها الوطنية؛ ونحن نشجع الدول على تكثيف جهودها لتبادل المعلومات بشأن هذه الأسلحة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

إن المكسيك تلتزم التزاما راسخا بنزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالتدابير والالتزامات المعتمدة من أجل صون السلام والأمن الإقليميين. وتؤيد المكسيك الجهود المبذولة حاليا على الصعيد الإقليمي في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

وتعتقد المكسيك أن بناء الثقة والتعاون أمران أساسيان في التصدي للتحديات المعقدة التي تعاني منها مجتمعاتنا حاليا. وليس هناك من سبيل للتصدي لهذه التحديات سوى الشفافية والتبادل المستمر للمعلومات.

ولدى حكومة المكسيك إجراءات تنفيذية مختلفة لمراقبة صنع الأسلحة والذخائر وتخزينها ونقلها واستخدامها لأغراض مدنية، وذلك فيما يتعلق بتحقيق العدالة والأمن العام والصيد والرياضة والأمن السكني.

وتواصل وزارة الدفاع تدمير الأسلحة المصادرة القديمة، بوصف ذلك مساهمة فعالة في تحديد الأسلحة التقليدية. وهي تحتفظ أيضا بالحق الحصري في بيع الأسلحة والذخائر التي تحتاجها قوات الأمن

العامية والخاصة المكسيكية، وذلك وفقا للقانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات وفي امتثال تام للقانون الدولي.

وتتقيد التدابير المعيارية والأنشطة المذكورة أعلاه بالالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة ببناء الثقة عن طريق تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات بجميع أنواعها.

وتعتقد المكسيك أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هو أيضا أمر أساسي لبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات بين الدول. وفي هذا الصدد، لطالما عملت المكسيك، في إطار جهودها الرامية إلى تحديد الأسلحة التقليدية وفقا لقوانينها الوطنية والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية، على تعزيز عملية تنفيذ تدابير بناء الثقة والامتثال للالتزامات المرتبطة بوضع هذه التدابير، بوصف ذلك وسيلة للتشجيع على الشفافية وتبادل المعلومات في المنطقة.

وتواصل المكسيك المشاركة في المحافل المتعلقة بنصف الكرة الغربي، المخصصة للنظر في تدابير بناء الثقة والأمن التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية؛ ويحضر هذه المحافل خبراء من وزارة الدفاع، ووزارة البحرية، ولجنة الأمن الوطني ووكالات وطنية أخرى تضطلع بمسؤوليات تتعلق بالأمن.

وتدعم المكسيك وتنفذ تدابير بناء الثقة في إطار منظمة الدول الأمريكية. وهي طرف في جميع الاتفاقات والاتفاقيات الأمنية للبلدان الأمريكية، وتسهم بذلك في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي.

ووفقا للقرارين 2625 (XLI-O/11) "بناء الثقة والأمن في الأمريكتين"، و 2950 (L-O/20) "تعزيز الأمن في نصف الكرة الغربي: نهج متعدد الأبعاد"، الصادرين عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وكذلك للقائمة الموحدة لتدابير بناء الثقة والأمن، قدمت المكسيك، في أيار/مايو 2021، تقريرها لعام 2020 عن تدابير بناء الثقة والأمن إلى منظمة الدول الأمريكية.

وإلى جانب ذلك، تقيدت المكسيك بالتزامها بالمساهمة في وضع وتنفيذ التدابير الناشئة عن عمل الفريق العامل المعني بالتعاون وتدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني.

وقدمت المكسيك، كما تفعل كل عام، تقريرها الوطني إلى وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وتقريرها المتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وقدمت أيضا إلى منظمة الدول الأمريكية تقريرها عن تنفيذ القرار 2950 (L-O/20)، "تعزيز الأمن في نصف الكرة الغربي: نهج متعدد الأبعاد"، الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نشرت القوات المسلحة المكسيكية، اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2020، ستة ضباط في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بصفة مراقبين.

وأخيرا، سعت المكسيك إلى التقيد بالتزامها بتدابير بناء الثقة من خلال إدماج وتقديم تقاريرها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين وتعزيزا للشفافية على حد سواء. وتؤكد المكسيك للمجتمع الدولي مجددا أنها لا تطور أو تمتلك أو تنقل أيا من هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

تشارك أوكرانيا مشاركة فعالة في وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بجميع التدابير الإقليمية المتعددة الأطراف المتفق عليها، فضلا عن تدابير بناء الثقة والأمن الثنائية الواردة في اتفاقاتها الثنائية السارية مع الدول المجاورة لها (بولندا، وبيلاروس، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا).

وتواصل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها في مجال تدابير بناء الثقة والأمن، حتى وهي تردع العدوان الروسي المسلح المستمر منذ أكثر من سبع سنوات، وكذلك في ظروف احتلال روسيا لجزء من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، تكافح أوكرانيا، وهي تواجه العدوان الروسي، بالتعاون مع 34 دولة شريكة، من أجل تحديث واستكمال وثيقة فيينا لتتماشى مع الحقائق والتحديات الأمنية الراهنة في أوروبا، بهدف تعزيز الاستقرار العسكري والشفافية والقدرة على التنبؤ لجميع الدول المشاركة، بالنظر إلى أن روسيا ظلت، على مدى 10 سنوات متتالية، تنشئ بشكل متسلسل حقائق جديدة وخطيرة للغاية في أوروبا، معتمدة في ذلك على استراتيجية حافة الهاوية العسكرية. ويوجد انتهاك روسيا للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، في صميم التحديات الأمنية الراهنة في أوروبا، ولا سيما بسبب العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يكفي الاتحاد الروسي بمنع عملية تحديث مجموعة أدوات تدابير بناء الثقة والأمن، بل يرفض أيضا التقيد بأحكام الفصل الثالث (الحد من المخاطر) من وثيقة فيينا. وعض أن تعمل روسيا، بحسن نية، على تنفيذ وتحسين النظم الإقليمية السارية المتعلقة بتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن، فإنها تواصل إلغائها الواحد تلو الآخر. وتؤدي سياسة معارضة تحديث وثيقة فيينا التي تتبناها روسيا، إلى جانب أنشطتها العدوانية، إلى إضعاف أدوات تدابير بناء الثقة والأمن، وتقليل الشفافية والقدرة على التنبؤ والثقة، وزيادة المخاطر والتحديات العسكرية في المنطقة الأوروبية. ولقد ارتكبت روسيا، على مدى سبع سنوات متتالية، انتهاكات صارخة لمعايير ومبادئ القانون الدولي وللمعاهدات والالتزامات الدولية السارية، فضلا عن إقدامها بشكل واضح على أفعال تشكل تهديدا باستعمال القوة أو استعمالها، بما يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتحاول روسيا تجنب تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، وتسعى إلى توسيع نطاق سياستها المتمثلة في "التهديد باستعمال القوة" و "الردع العسكري" لتشمل البلدان المجاورة وغيرها من البلدان الأوروبية. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا تقاوم صراحة التصعيد العسكري على طول حدود دولة أوكرانيا.

وعلى نحو ما جرى تأكيده في قرار الجمعية العامة 29/75 بشأن مشكلة عسكري جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر آزوف، تتسبب الأعمال العدوانية للاتحاد الروسي في تدهور هيكل الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، بما في ذلك نتيجة للاحتلال الروسي المؤقت لأراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، مما كان له أثر مزعزع لاستقرار نظم التحقق وتحديد الأسلحة الدولية، بما فيها تلك التي أنشأتها معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام 2011.

وأوكرانيا معرضة، منذ آذار/مارس 2021، مرة أخرى لخطر هجوم عسكري جديد واسع النطاق من جانب روسيا، نظرا للنشاط العسكري غير العادي للقوات المسلحة الروسية على مقربة من الحدود الشرقية لأوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم المحتلة، وتركيز نحو 110 000 جندي هناك. وقد أثار هذا التعزيز العسكري الواسع النطاق شواغل أمنية من جانب أوكرانيا والعديد من الدول المشاركة الأخرى، واستلزم تفعيل الفصل الثالث من وثيقة فيينا.

ومما خيب أمل الكثيرين أن الجانب الروسي لم يختار المشاركة في حوار هادف من أجل تبديد شواغل أوكرانيا المشروعة. ولا يزال الوضع خطيرا. وهناك تهديد مستمر بسبب وجود قوات الاحتلال الروسية في شبه جزيرة القرم الأوكرانية وبعض أجزاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وبالتالي، تطالب أوكرانيا روسيا بما يلي:

- أن تراعي مراعاة تامة التوصيات التي أعربت عنها الدول الشريكة في الاجتماع المشترك للمجلس الدائم ومنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عُقد في 14 نيسان/أبريل 2021 بموجب الفصل الثالث من وثيقة فيينا، وأن تتقيد بها وتتراجع عن إجراءاتها الخطيرة، وتشارك في حوار هادف من أجل تبديد شواغل أوكرانيا بشأن النشاط العسكري الروسي
- أن تتخذ خطوات لتهدئة الوضع والمشاركة في حوار هادف ومشاورات بناءة
- أن تضمن، وفقا لالتزاماتها بموجب وثيقة فيينا، اتسام أنشطتها العسكرية بالشفافية الكاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالعناصر الأساسية من قبيل حجم وهيكل القوات المتمركزة بشكل دائم في المناطق المعنية، والقوات المنقولة الإضافية المشاركة في التدريب على القتال، ومدة نشرها
- أن تستضيف طوعا زيارة يكون الهدف منها تبديد الشواغل المتعلقة بأنشطتها العسكرية، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة 18 من وثيقة فيينا
- أن تكفل، وفقا لالتزاماتها بموجب وثيقة فيينا واستجابة للإجراء الذي أُطلق وفقا للمادة 16 منها، الشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها العسكرية في المناطق المعنية، ولا سيما فيما يتعلق بحجم وهيكل قواتها المنتشرة بشكل دائم في المناطق المعنية والقوات الإضافية التي نشرت مؤخرا هناك، حتى وإن كان ذلك مرتبطا بأنشطة تدريب روتينية، وكذلك بشأن مدة النشر ومواقع وطبيعته المؤقتة أو الدائمة
- أن توقف عدوانها على أوكرانيا، وتسحب القوات المسلحة الروسية والمترتبة والتشكيلات المسلحة والأسلحة من الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، وتتراجع عن احتلالها غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتنتهي احتلالها لأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وتعيد حرية الملاحة في البحر الأسود وعبر مضيق كيرتش وفي بحر آزوف
- أن تنفذ القرار 29/75 الصادر عن الجمعية العامة بشأن مشكلة عسكري جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر آزوف وإلى جانب ذلك، تدعو أوكرانيا جميع الدول المهتمة إلى القيام بما يلي:

- تعزيز تدابير التحقق والرصد فيما يتعلق بالنشاط العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية، وكذلك فيما يتعلق بتخفيض وسحب الأسلحة والمعدات العسكرية التي تنتشرها روسيا
- تحفيز الاتحاد الروسي على المشاركة في عملية تتسم بحسن النية لتنفيذ وتحديث وثيقة فيينا من أجل الحد من المخاطر الأمنية وتحسين القدرة على التنبؤ في المجال العسكري في المنطقة الأوروبية

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

في عام 2020، واصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل إيجاد حل سلمي لمشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين وحالات النزاع. وواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه لوضع تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها أداة مهمة لبناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وكفالة إمكانية التنبؤ في المجال العسكري، وتجنب نشوب النزاعات، والحفاظ على الاستقرار، لا سيما في الحالات التي تحدث فيها مواجهة مسلحة وفي مناطق التوتر. واستنادا إلى الاستراتيجية العالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى النهوض بالعمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويعتبر بناء الثقة بصورة تدريجية وبعناية أمرا مهما في عمليات الوساطة. وينبغي أن يتمحور بناء الثقة حول العملية التي تضطلع بها الوساطة والأطراف، من خلال إجراء محادثات مسبقة ووضع منهجيات واستخدام لغة مشتركة. ويساعد اتسام العملية بالوضوح على بناء الثقة. ويمكن أن تكون تدابير بناء الثقة أداة لبناء الثقة قبل بدء المحادثات وعند بداية المفاوضات أو في خضمها.

ومع أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لتدابير بناء الثقة، فإنه يمكن تعريفها بأنها إجراءات أو عمليات تُتخذ في جميع مراحل دورة النزاع بهدف زيادة الشفافية ورفع مستوى الثقة والارتياح بين طرفي أو أطراف النزاع. ويمكن لمبادرات بناء الثقة، إذا ما طُبقت في وقت مبكر لدى نشأة التوترات، أن تؤدي دورا في منع نشوب النزاع أصلا. ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تساعد على تحسين العلاقات. ويمكن لها أن تيسر تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتوصل إلى حل سياسي سلمي. ويمكن لها أيضا أن تكون جزءا من الظروف التمكينية وعوامل النجاح التي تتعامل بفعالية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وكذلك مع البيئة التي تعمل فيها هذه الجهات. وفي حال نجاح تدابير بناء الثقة، يمكن لها أن تتحول بدورها إلى خطوات رئيسية تشكل جزءا من انتقال سياسي سلمي.

والعديد من النزاعات الراهنة التي طال أمدها توضح ما تلاقيه جهود الوساطة المبذولة في إطار عمليات المسار الأول من تعثر عموما. ويشكل فقدان الثقة والارتياح عاملا أساسيا من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى توقف عمليات السلام. وقد بذل الاتحاد الأوروبي، في إطار عمليات الوساطة، جهودا متكررة لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية وعرض خيارات جديدة يمكن أن تعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ويمثل استحداث آليات محددة لرصد وقف إطلاق النار تشترك فيها جميع الأطراف المعنية تدبيرا يهدف إلى بناء الثقة والارتياح في مجال أمن المعلومات.

وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، يشكل عنصر الوكالة في النزاعات - حيث تشارك أطراف دولية وإقليمية من الدول بصورة غير مباشرة في نزاع ما من خلال دعم فصائل مسلحة على الأرض، أو تشارك بصورة مباشرة دعماً لهذا الجانب أو ذاك - أمراً غير مشجّع على الالتزام بعمليات السلام والمفاوضات. وتزداد أهمية مبادرات بناء الثقة في هذه الحالات، سواء نفذت بين الأطراف الوطنية في النزاع وفيما بينها، و/أو بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية و/أو مجموعات أوسع نطاقاً من المواطنين. ومع ذلك، عندما تشارك جهات فاعلة إقليمية ودولية في تدابير بناء الثقة، كثيراً ما يشهد إشراك المواطنين فيها تراجعاً بسبب الكيفية التي تُصمّم بها هذه العمليات. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على التأكيد على أهمية إشراك المجتمع المدني في جميع عمليات السلام التي يشارك فيها الاتحاد وفي جميع مراحلها، من خلال تقديم دعم هام على الصعيد العالمي لحوارات المسارين الثاني والثالث من أجل ضمان التشاور مع فئات المجتمع المدني والاستماع إلى أفكارها.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية ويروج لها باستمرار بوصفها صك مكافحة انتشار القذائف التسيارية المتعدد الأطراف الوحيد الذي يكفل الشفافية وبناء الثقة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد المدونة على الصعيد العالمي وإلى تنفيذها بالكامل وتحسين أدائها. والدعم الدبلوماسي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمدونة تعزز عدة قرارات للمجلس الأوروبي لتمويل أنشطة توعوية تشمل مناسبات جانبية، وورقات بحثية، واجتماعات خبراء، وحلقات دراسية إقليمية للتوعية تنظمها مؤسسة البحوث الاستراتيجية التي تتخذ من باريس مقراً لها، وعادةً ما يشارك فيها أيضاً الرئيس المتناوب للمدونة. ويواصل الاتحاد الأوروبي الترويج للمدونة بموجب قرار المجلس 2370/2017 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2017 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لمدونة لاهاي لقواعد السلوك ومنع انتشار القذائف التسيارية في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتمثّل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن أنها تقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، ساعدت المعاهدة على وقف تلك الممارسة، وهي تمثل في الوقت نفسه تديراً قوياً لبناء الثقة والأمن على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن بدء نفاذ المعاهدة، من خلال قيام الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 بالتوقيع والتصديق عليها، سيسهل خطوة ملموسة نحو بناء الثقة والسلام. وقد أظهرت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامها بالمعاهدة من خلال التصديق عليها وتطبيق التزاماتها الأساسية.

وفي عام 2020، انخرط الاتحاد الأوروبي في أنشطة دبلوماسية، دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جرى تكييفها لتتماشى مع الفرص المحدودة الناجمة عن حالة الجائحة العالمية. وكان الترويج لبدء نفاذ المعاهدة أحد بنود العمل لمبادرة الأمين العام، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، التي قرر الاتحاد الأوروبي دعمها. وقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً إلى التصديق على المعاهدة في بياناته في المحافل ذات الصلة، وكذلك في اتصالاته الثنائية مع بقية البلدان المدرجة في المرفق 2 والبلدان غير المدرجة في المرفق 2. ويروج الاتحاد الأوروبي باستمرار لفوائد المعاهدة وإسهامها في السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها المدنية. وطوال عام 2020، واصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو

المبين في قرار المجلس 298/2018 (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) بشأن دعم الاتحاد لأنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز قدراتها في مجال الرصد والتحقق. وأسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا في صون وتعزيز نظام التحقق بموجب المعاهدة من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى الفريق العامل بآء التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحلقات العمل والحلقات الدراسية الأخرى. وشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في دورات اللجنة التحضيرية وفريقيها العاملين ألف وباء.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل إرساء السلام والأمن، وفقا للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الضمانات الأمنية المستتدة إلى المعاهدة متاحة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو يشجع الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تصدق وتوقع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي وُضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الواقعة في مناطق قائمة خالية من الأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. وفي حزيران/يونيه 2019، اعتمد وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار المجلس 938/2019 (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)، الذي ينص على تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعماً لعملية تهدف إلى بناء الثقة وتقضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن القيام بذلك أن يكون تديرا هاما لبناء الثقة والأمن، ويمكن أن يشكل خطوة ملموسة نحو إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة.

ومن المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بالحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي أطلقت في عام 2010. وتسعى هذه المبادرة إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بالمواد والعناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتأهب لها. ويمكن أن يكون لتلك المخاطر أصل إجرامي (الانتشار والسرقة والتخريب والاتجار غير المشروع)، أو أن تكون عرضية (كوارث صناعية، ولا سيما كيميائية أو نووية، ومعالجة النفايات ونقلها) أو طبيعية (جوائح في المقام الأول، لكن قد يكون الأمر أيضا ناتجا عن مخاطر طبيعية مرتبطة بالمواد والمرافق الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية). وتسعى المبادرة إلى تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي ووضع سياسة مشتركة ومتسقة للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويشمل تخفيف المخاطر الوقاية والتأهب وإدارة ما بعد وقوع الحدث.

والهدف الرئيسي من المبادرة هو تيسير التعاون الإقليمي من أجل تعزيز الوعي بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتحسين التأهب لها، وتعزيز القدرات المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتحقق هذا الهدف بإنشاء شبكة من المؤسسات والوكالات المعنية في البلدان الشريكة، ومن إدارات الاتحاد الأوروبي وخبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والخبرات المحلية، تقدم الدعم للبلدان الشريكة في وضع منهجية ومبادئ توجيهية لتقييم المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتخفيف من حدتها؛ وإنشاء أفرقة وطنية معنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية

والإشعاعية والنووية؛ وتعزيز التعاون والحوار بين المؤسسات والوكالات الداخلية (الوطنية) في مجال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ ووضع خطط وطنية للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ والاتصال بالبلدان الشريكة الأخرى لتحديد الأولويات الإقليمية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ وصياغة مقترحات مشاريع مصممة خصيصاً لذلك؛ وتحليل مقترحات المشاريع على المستوى الإقليمي؛ وتحديد وتنفيذ مشاريع محددة الأهداف ذات أهمية إقليمية لتلبية احتياجات محددة (مثل التدريب، والإجراءات، وحلقات العمل، والمعدات)؛ وتشجيع استخدام القدرات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ المشاريع.

وتتولى المفوضية الأوروبية قيادة هذه المبادرة وتنفيذها وتمويلها بالتنسيق الوثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وبدعم من معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة، ومنظمات دولية أخرى وخبراء محليين. وتشارك في المبادرة أيضاً بشكل مكثف وفود الاتحاد الأوروبي في البلدان الشريكة، وهو ما يكفل تسليط الضوء عليها وتقديم الدعم السياسي لها. وقد أعدت المبادرة بدعم تقني من مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجهات أخرى صاحبة مصلحة من خلال التعاون المنسجم والفعال على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتوفر المفوضية خبراء أيضاً في مجال تقديم المساعدة التقنية في الموقع لدعم الجهات المنفذة للمشاريع، وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية، وتعزيز القدرات التقنية المتصلة بالمبادرة.

وتتألف شبكة المبادرة من 62 بلداً شريكاً تجمعها وتيسر بينها ثمانين أمانات إقليمية تقع، على التوالي، في المناطق التالية: الواجهة الأطلسية لأفريقيا؛ ووسط آسيا؛ وشرق ووسط أفريقيا؛ وبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ والشرق الأوسط؛ وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وجنوب شرق آسيا؛ وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية. وتؤدي هذه الأمانات الإقليمية، التي يستضيف كلا منها أحد البلدان في كل منطقة، دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون والتنسيق بين بلدان تلك المنطقة. وهي تدعم الأنشطة المضطلع بها ضمن الإطار العام للمبادرة وتسهم في الملكية المحلية لشبكة مراكز الامتياز وفي تحسين استدامتها. ويجري حالياً دعم سلسلة من المشاريع في إطار المبادرة. وتركز المشاريع، من خلال اتباع نهج منطلق من القاعدة يكفل معالجتها لأولويات كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، على تلبية احتياجات محددة جرى تحديدها في مجال التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتشمل تلك الاحتياجات مسائل من قبيل مراقبة الصادرات، والاتجار غير المشروع، ورصد الحدود، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي. وقد مول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2010 حوالي 85 مشروعاً إقليمياً. وتبلغ ميزانية المبادرة لفترة السنوات العشر ابتداءً من عام 2010 نحو 250 مليون يورو. ويُدعى الخبراء الوطنيون في المناطق إلى الانضمام إلى المشاريع القائمة وإلى المشاركة بنشاط في إعداد المشاريع الجديدة، ويُشجَّعون على القيام بذلك.

وتعمل المبادرة، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ويساهم كل شريك من هؤلاء

الشركاء بخبرته الفريدة وفقا لولايته المؤسسية. وأحد السبل العملية للتعاون هو تنظيم مناسبات تدريبية بالاشتراك مع مركز الامتياز للدفاع المشترك ضد المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في فيسكوف، الجمهورية التشيكية، المعتمد لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد نُظمت أول مناسبة تدريبية من هذا النوع في أواخر عام 2017.

وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاريع لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1540 (2004) واتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. وبموجب قرار المجلس الأوروبي 1296/2019 المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019، والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تمول أنشطة تهدف إلى مواءمة الأنظمة الأوكرانية الراهنة المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي مع المعايير الدولية، وإنشاء نظام مستدام للمراقبة البيطرية في أوكرانيا، وتزويد أخصائيي علم الحياة بالتدريب المتصل بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. ومن خلال قرار المجلس 1252/2017 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2017، والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي تراعي الأحكام الملزمة سياسيا الواردة في وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن بما يتماشى مع روح ومبادئ دعم تعددية الأطراف وسيادة القانون التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمد المجلس (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) القرار 2108/2019 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أمريكا اللاتينية بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ونصّ القرار على تخصيص مبلغ 2,7 مليون يورو لذلك الغرض على مدى ثلاث سنوات. وسيسمح التمويل لمنظمة الدول الأمريكية بتقديم المساعدة التقنية والتشريعية للبلدان المستفيدة لتعزيز اللوائح المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وضمان مواءمة تلك الأنظمة مع المعايير الدولية، وتشجيع التعاون الإقليمي في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيزه، والتنوع بهما والتتقيف بشأنهما، وتنظيم دورات تدريبية متعلقة بهما. وسيشمل التعاون الإقليمي أيضا إجراء استعراضات الأقران، التي توافق بموجبها الدول، على أساس طوعي، على العمل معا بهدف إجراء تقييم متبادل لنقاط قوة وضعف كل منها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي ينص عليها قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، وبهدف تحديد الممارسات الفعالة والمجالات التي يمكن فيها مواصلة التعاون الثنائي.

ولا يزال بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي يشكلان أمرين محوريين في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في استراتيجيته لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي اعتُمدت في عام 2018. وفي هذا السياق، يتعاون

الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق مع المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي جنوب شرق أوروبا، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير لبناء القدرات المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال مركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وأوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ خريطة الطريق الهادفة إلى إيجاد حل مستدام للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها والاتجار بها في غرب البلقان بحلول عام 2024، التي اعتمدت وتم الاتفاق على خطط عمل متعلقة بها أثناء مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عقد في لندن في تموز/يوليه 2018. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الاتحاد الأوروبي أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى الحد من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية وتكديسها المفرط في جمهورية مقدونيا الشمالية وجورجيا (قرار المجلس 1424/2017 (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) المؤرخ 4 آب/أغسطس 2017 دعماً لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى الحد من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية وتكديسها المفرط في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا)، وإلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات في أوكرانيا (قرار المجلس 2009/2019 (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2019 دعماً لجهود أوكرانيا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود المبذولة بقيادة أفريقية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق طموح الاتحاد الأفريقي في "إسكات البنادق بحلول عام 2020". وتنفذ أنشطة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ظل شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد ساعد الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية، الممولة من خلال مرفق السلام في أفريقيا، على تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة التقليدية والذخائر الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل، وساعد على جمع الأسلحة والذخائر وتدميرها في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2019، اعتمد المجلس الأوروبي (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) قراراً جديداً هو القرار 1298/2019 المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019، دعماً للحوار والتعاون بين أفريقيا والصين وأوروبا بشأن منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر في أفريقيا.

وللمرة الأولى، أبرم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية شراكة بشأن بناء القدرات في مجال تحديد الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ويساهم خبراء منظمة الجمارك العالمية والإنتربول في هذا الجهد.

وفي أمريكا اللاتينية، يسهم الاتحاد الأوروبي، من خلال منظمة الدول الأمريكية، في تعزيز قدرات عدة دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة. وتشمل تلك الأنشطة إدارة المخزونات والتدريب والتشريعات.

وقد أسهمت أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في التعزيز العام للنظم الوطنية لمراقبة الصادرات في جميع أنحاء العالم، كما يتضح من مشروع الاتحاد الأوروبي للتوعية دعماً لمعاهدة تجارة الأسلحة ومن قرار المجلس الأوروبي بشأن تشجيع وضع ضوابط فعالة متعلقة بصادرات الأسلحة.

وللاتحاد الأوروبي أيضاً تاريخ طويل في تقديم الدعم للأعمال التي تتصدى للتهديد الذي تشكله الألغام، سواء كانت ألغاماً قديمة أو تلوثة جديداً، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغ مجموع الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من 800 مليون يورو لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في بلدان ملوثة بالألغام، منها أوكرانيا، وتشاد، وسوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والعراق، وكرواتيا، وكولومبيا، ولبنان، وليبيا، وميانمار.

ويركز العديد من أنشطة المساعدة الأخرى التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي على تشجيع الانضمام العالمي إلى الصكوك الدولية الرئيسية وتنفيذها على الصعيد الوطني، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004).